

بطاقة

البوابة المؤسساتية للهيئة

www.inpplc.ma

يندرج مشروع إعادة تطوير البوابة المؤسساتية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ضمن الخطة الشاملة لتعزيز تواصل الهيئة وتفعيل تحولها الرقمي وتطوير خدماتها الإلكترونية، وكذا لتزليل مقتضيات القانون 31.13 بشأن الحق في الحصول على المعلومات سيما فيما يتعلق بالنشر الاستباقي للمعلومات.

ويهدف هذا المشروع إلى مواكبة تحول الهيئة من خلال إطلاق بوابة مؤسساتية بحلة جذابة وحديثة وديناميكية، تنسجم مع الهوية البصرية الجديدة للهيئة، وتعكس صلاحياتها الجديدة وتتمحور حول رؤيتها الاستراتيجية، بما يكرس مكانة الهيئة لدى الشركاء والأطراف الوطنية والدولية والمواطنين.

ويأتي تطوير البوابة المؤسساتية للهيئة في سياق تحول كبير في المسار الذي سلكته منذ دسترتها سنة 2011 واعتماد القانون 46.19 المتعلق بها سنة 2021؛ الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2022، والذي حدد تركيبة الهيئة وهيكلها التنظيمي، ووسع مهامها واختصاصاتها.

وتعتمد البوابة المؤسساتية الجديدة للهيئة، المتوفرة حاليا في ثلاث لغات (عربية وأمازيغية وفرنسية) والتي يمكن الولوج إليها عبر عدة حوامل (حواسيب وهواتف محمولة ولوحات إلكترونية)، على بنية موثوقة وسريعة الاستجابة ومستدامة وقابلة للتطوير وأمنة، بالإضافة إلى إتاحتها لتجربة سلسلة وغنية لزوار البوابة.

وتوفر البوابة المؤسساتية الجديدة للهيئة 63 فضاء للتصفح منها 32 فضاء جديدا، مقارنة بالصيغة القديمة، و14 خيارا للتصفح لفائدة الزوار ضعاف البصر، وسبعة وظائف جديدة خاصة بالتصفح، وأربع خدمات.

ويأتي إطلاق هذه البوابة تنويجا لثلاث مراحل، خصصت أولاها لتشخيص البوابة المؤسساتية السابقة وجرد الحاجيات والانتظارات، فيما أفردت المرحلة الثانية لتصميم البوابة الجديدة وإنجازها، وكرست المرحلة الثالثة أساسا لتوطين البوابة الجديدة وتطويرها وإجراء الاختبارات ونقل المهارات.